ورقة علمية

# نظرية الأمن في منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي الخلفية، والتحولات، والأسس

د. أشرف عثمان بدر

أيلول/ سبتمبر 2022

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبر عن رأي كتابها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

## فهرس المحتويات


**فهرس المحتويات** ..... 1

**الملخص** ..... 2

**المدخل** ..... 3

**مراجعة الأدبيات** ..... 5

**الإطار النظري والمفاهيمي:** ..... 7

أولاً: الاستعمار الاستيطاني ..... 8

ثانياً: الأمن القومي ..... 11

**خلفية تاريخية** ..... 14

**التغيرات والتحولات في النظرية الأمنية الإسرائيلية** ..... 17

**مبادئ وأسس الأمن القومي الإسرائيلي** ..... 24

**الخاتمة والاستنتاجات** ..... 28

# نظرية الأمن في منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي

## الخلفية، والتحولات، والأسس

د. أشرف عثمان بدر[1]

**الملخص:**

تهدف هذه المقالة إلى التعرف على العقيدة الأمنية الإسرائيلية، من خلال الإجابة على سؤال مركزي يتعلق بماهية النظرية الأمنية الإسرائيلية، وأبرز التحولات التي طرأت عليها. وذلك بواسطة إجراء مسح للأدبيات والمصادر الأولية المتمثلة بتقرير لجنة دان مريدور Dan Meridor، واستراتيجية الجيش الإسرائيلي لسنة 2018، بالإضافة إلى خطبَيْ غادي آيزنكوت Gadi Eisenkot، ويعكوف عميدرور Yaakov Amidror.

غادي آيزنكوت

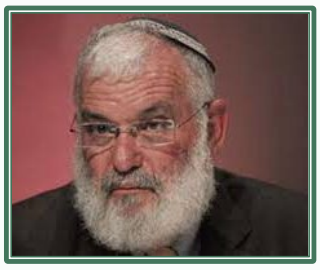

يعكوف عميدرور

تبرز أهمية هذه المقالة في استعراضها وتحليلها لمصادر أولية لم تتطرق لها معظم الأدبيات المنشورة، وتجادل المقالة بحصول تغيّر في النظرية الأمنية الإسرائيلية، كنتيجة لفاعلية المقاومة وتأثير القوى الإقليمية، بالإضافة إلى التناقضات الداخلية، وتخلص إلى استنتاج يعزز الادعاء بأن منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي يحكمها منطق التحكم والضبط والسيطرة، وبأن سياساتها عبارة عن مسار وعملية متطورة تخضع لتأثير الفاعلين.

**الكلمات المفتاحية:**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الاستعمار الاستيطاني | نظرية الأمن | المعركة بين الحروب | جزّ العشب | عقيدة الضاحية |

[1] حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، محاضر بقسم الدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت.

## المدخل:

تناول المهتمين بالشأن الإسرائيلي العقيدة القتالية ونظرية الأمن القومي الإسرائيلي، بالتزامن مع اندلاع المواجهة الأخيرة التي أطلق عليها العدو الصهيوني مسمى "الفجر الصادق"، وأطلقت عليها المقاومة الفلسطينية "وحدة الساحات". تهدف هذا المقالة للتعرف على نظرية الأمن الإسرائيلي، من خلال الإجابة على السؤال المركزي لهذا المقال، وهو: ما هي النظرية الأمنية الإسرائيلية، وما هي أبرز التحولات التي طرأت عليها. وذلك بواسطة إجراء مسح للأدبيات الإسرائيلية وتحليلها، بدءاً من عقيدة الجدار الحديدي التي نظّر لها زئيف جابوتنسكي Ze'ev Jabotinsky قبل إقامة الكيان الصهيوني، ومروراً بعقيدة الأمن القومي التي وضعها ديفيد بن غوريون David Ben-Gurion في خمسينيات القرن العشرين، ومن خلال تتبع التحول في الاستراتيجيات الإسرائيلية، والنابع عن تغير طبيعة المواجهة التي تخوضها "إسرائيل"؛ من مواجهة مع جيوش نظامية إلى مواجهة مع تنظيمات عسكرية. بالاستناد إلى عدّة نصوص ووثائق صادرة عن الجيش الإسرائيلي ومراكز الأبحاث الإسرائيلية، من بينها أحدث استراتيجية معتمدة من الجيش الإسرائيلي والصادرة سنة 2018، بالإضافة إلى التقرير الذي أُعدّ سنة 2006، بواسطة لجنة رسمية برئاسة دان مريدور مكلفة بوضع نظرية محدَّثة للأمن القومي الإسرائيلي، وتمّ نشر أجزاء منه سنة 2019 بواسطة

زئيف جابوتنسكي

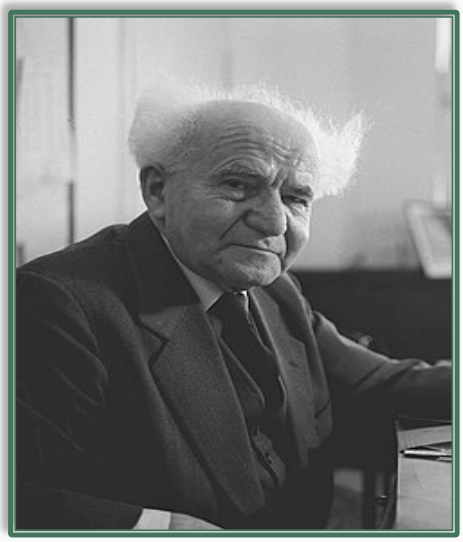

ديفيد بن غوريون

معهد أبحاث الأمن القومي The Institute Of National Security Studies (INSS)،[2] وكذلك المبادئ التوجيهية للأمن الإسرائيلي التي وضعها رئيس الأركان السابق غادي آيزنكوت، والمنشورة بواسطة مركز أبحاث الأمن القومي سنة 2019، وعلاوة على نظرية الأمن الإسرائيلي التي وضعها اللواء المتقاعد يعكوف عميدرور، رئيس مجلس الأمن القومي السابق، سنة 2020، والمنشورة على موقع الجيش الإسرائيلي. تجادل هذه المقالة تغير النظرية الأمنية الإسرائيلية كنتيجة لفاعلية المقاومة وتأثير الفاعلين الإقليميين، وانعكس ذلك بانتهاج استراتيجيات وخطط أمنية متنوعة، قائمة على تعزيز الردع.

يجب الأخذ بالحسبان أن المصادر الأولية الإسرائيلية خاضعة للرقابة على النشر، وبالتالي فإن جزءاً كبيراً منها يتم حجبه بواسطة الرقابة العسكرية، وذلك لحساسية المعلومات الواردة فيها، فعلى سبيل المثال تقرير مريدور الأصلي مكون من 250 صفحة، ولكن التقرير الموجود بين أيدينا، وسُمح بنشره، يحوي 67 صفحة فقط.[3] بالرغم من ذلك؛ تحوي هذه المصادر الأولية والتقارير معلومات مهمة، تتضمن الخطوط العريضة للأمن القومي الإسرائيلي، دون الخوض في التفاصيل. قُسمت المقالة إلى ثلاثة أقسام بعد إجراء مراجعة للأدبيات، يتناول القسم الأول الإطار النظري والمفاهيمي؛ حيث يتطرق لمفهوم الاستعمار الاستيطاني ومفهوم الأمن القومي. ولنستعرض بعدها في القسم

[2] تكمن أهمية هذا التقرير في أنه كتب بواسطة لجنة مكلفة بشكل رسمي، وبشكل جماعي وليس نتاج رؤية فردية. يحوي رؤية النخب الأمنية والفكرية والأكاديمية وقيادات بالجيش، حيث عقدت اللجنة المكلفة بوضع التقرير 52 جلسة رسمية على مدى 18 شهراً، وقد تمّ اعتمادها من وزير الدفاع شاؤول موفاز Shaul Mofaz ورئيس الحكومة إيهود أولمرت Ehud Olmert، ولكن لم تكتمل إجراءات اعتمادها، بسبب انفراط عقد الحكومة والذهاب لانتخابات مبكرة، ولكننا نجد روح هذه الوثيقة موجود في ممارسات قيادة الجيش الإسرائيلي، وفي استراتيجية الجيش المعلنة لسنة 2018.

[3] Dan Meridor, and Ron Eldadi, "Israel's National Security Doctrine: The Report of the Committee on the Formulation of the National Security Doctrine (Meridor Committee), Ten Years Later," Memorandum 187, The Institute for National Security Studies (INSS), 2019, p: 17, https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2019/02/Memo187_11.pdf

الثاني الخلفية التاريخية للعقيدة الأمنية الإسرائيلية، ومن ثم يتم تناول التغيرات والتحولات في النظرية الأمنية الإسرائيلية، ولننتقل بعدها في القسم الثالث للتعرف على مبادئ وأسس الأمن القومي الإسرائيلي.

## مراجعة الأدبيات:

يمكننا تقسيم الأدبيات التي تمّ مراجعتها إلى قسمَين رئيسيَين، قسم اهتم بتعريف المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالأمن القومي الإسرائيلي كالجدار الحديدي،[4] وجز العشب،[5] وعقيدة الضاحية،[6] والمعركة بين الحروب،[7] دون التوسع في تناول نظرية أو عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي، فيما يقوم القسم الثاني بإجراء مسح لما نشر حول نظرية الأمن الإسرائيلي، إذ يغلب على الأدبيات

[4] زئيف جابوتنسكي، "عن الجدار الحديدي (نحن والعرب)،" معهد جابوتنسكي، تل أبيب، 1923/11/4، انظر: http://www.jabotinsky.org (بالعبرية)

[5] إفرايم عنبار، وإيتان شامير، "جز العشب – استراتيجية إسرائيل للتعامل مع الصراعات المستعصية المستمرة،" دراسات الأمن في الشرق الأوسط 105، مركز بيجن السادات، جامعة بار إيلان، كانون الأول/ ديسمبر 2013، انظر: https://besacenter.org/wp-content/uploads/2013/12/MSPS105_Hebrew.pdf (بالعبرية)

[6] Jean-Loup Samaan, "The Dahya Concept and Israeli Military Posture vis-à-vis Hezbollah Since 2006," *Comparative Strategy* Journal, Vol. 32, Issue 2, 2013, pp. 146–159.

[7] نيتسان ألون، ودانه فريولر–سويري، المعركة بين الحروب في الجيش الإسرائيلي، مركز دادو، موقع الجيش الإسرائيلي، 2019/9/3، انظر: https://www.idf.il (بالعبرية)

المكتوبة بالعربية[8] الاعتماد على مقالات لكتّاب ومحلّلين أغلبهم إسرائيليين، وندرة الاستناد على مصادر أولية من منشورات الجيش الإسرائيلي أو الوثائق المنشورة بواسطة مراكز الأبحاث الإسرائيلية، فيما نلمس في الأدبيات الإسرائيلية المنشورة،[9] حرص كتّابها على الكتابة بالعموميات والخطوط العريضة، ويغيب عنها الحس النقدي.

يبرز من بين الأدبيات المكتوبة بالعربية ما كتبه صالح النعامي[10] وفادي نحاس.[11] تميزت دراسة نحاس بتناولها استراتيجية الجيش لسنة 2018 وكذلك تقرير مريدور سنة 2019، ولكنها لا تشتمل على خطة

---

[8] انظر:

عبد الرحمن الكناني، نظرية الأمن القومي الإسرائيلي: "الردع الإستراتيجي" في تحديث عقيدة القوة والتفوق، موقع المركز الديمقراطي العربي، 2020/4/5، انظر: https://democraticac.de/?p=65763؛ وعمر الشيخ، محددات استراتيجية الأمن الإسرائيلي، موقع المعهد المصري للدراسات، 2019/4/26؛ وعليان الهندي، "قراءة في استراتيجية الجيش الإسرائيلي "غدعون"،" مجلة **شؤون فلسطينية**، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، العدد 262–263، 2016/2015؛ وأحمد خليفة (محرر)، ورندة حيدر، **العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير**، قضايا استراتيجية: وجهة نظر إسرائيلية (3) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2015)؛ وأيمن يوسف، "قراءة في نظرية الأمن الإسرائيلي: من الانسحاب أحادي الجانب من الأراضي الفلسطينية إلى حرب لبنان الثانية،" مجلة **دراسات**، الجامعة الأردنية، الأردن، العدد 1، المجلد 1، 2010.

[9] انظر:

David Rodman, "Israel's National Security Doctrine: An Introductory Overview," *MERIA: Middle East Review of International Affairs* Journal, Rubin Center for Research in International Affairs, Herzliya, Vol. 5, No. 3, September 2001, https://ciaotest.cc.columbia.edu/olj/meria/meria01_rod01.html;

ويجيل هينكن، نظريات إسرائيل الأمنية، موقع معهد القدس للاستراتيجيا والأمن، 2018/6/7، انظر:

https://jiss.org.il/he/henkin-a-high-price-for-our-blood-israel-security-doctrines (بالعبرية)؛ وأودي ديكل، وعومر عيناف، "مفهوم محدث للأمن القومي الإسرائيلي،" معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، جامعة تل أبيب، مذكرة خاصة، شباط/ فبراير 2017، انظر:

https://www.inss.org.il/he/wp-content/uploads/sites/2/2017/03/memo_SpecialFeb2017.pdf (بالعبرية)؛ وشاؤول شاي، وأليكس مينتس، مفهوم معدل للأمن القومي الإسرائيلي: المكونات، الجبهات والمحددات، ترجمة سليم سلامة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2016، انظر: https://www.palestine-studies.org

[10] صالح النعامي، **إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء التحولات الجيوإستراتيجية** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2022).

[11] فادي نحاس، "المؤسسة العسكرية والأمنية،" في منير فخر الدين (محرر)، **دليل إسرائيل العام 2020** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021).

عميدرور سنة 2020، وغلب عليها الاختصار وعدم التوسع. فيما تمتاز دراسة النعامي، الأكثر حداثة من بين الأدبيات التي تمّ مراجعتها، فهي صادرة سنة 2022؛ بالشمولية وتعدد المصادر وباحتوائها على تحليل جيو–بوليتيكي موسع، لكنها أغفلت مصدرَين أوليَين أساسيَين فيما يتعلق بالأمن القومي الإسرائيلي، وهما استراتيجية الجيش لسنة 2018، وتقرير مريدور، عدا عن خطة عميدرور. وبالتالي، تسعى هذه الدراسة لمعالجة الثغرة المعرفية المتمثلة بعدم تناول الأدبيات المنشورة بالعربية بالتحليل والنقد لوثائق الجيش الإسرائيلي المنشورة حول الأمن القومي، وفي مقدمتها استراتيجية الجيش لسنة 2018، وتقرير مريدور سنة 2019، وخطة عميدرور سنة 2020. (جزء من الأدبيات تناول مبادئ آيزنكوت).

## الإطار النظري والمفاهيمي:

نتناول في هذا القسم من الورقة مفهومَين نظريَين أساسيَين لهما علاقة بنظرية الأمن الإسرائيلي؛ وهما الاستعمار الاستيطاني، والأمن القومي. توضح لنا عقيدة "الجدار الحديدي"، سيتم التعرض لها لاحقاً، التي بُنيت عليها نظرية الأمن الإسرائيلي، طبيعة العلاقة مع مفهوم الاستعمار الاستيطاني، فجابوتينسكي الذي نظّر لـ"الجدار الحديدي" ينطلق من الافتراض بأن الحركة الصهيونية عبارة عن استعمار استيطاني، لن يقبل به السكان الأصلانيين، وعلى هذا الأساس يجب أن تُبنى النظرية الأمنية الإسرائيلي. وفي السطور اللاحقة نجد التفاصيل.

## أولاً: الاستعمار الاستيطاني:[12]

يستبطن جزء من الباحثين حول الاستعمار الاستيطاني الصهيوني اعتبار المنطق الحاكم للصهيونية هو السعي للمحو والتطهير العرقي، وذلك بالاستناد على تنظير باتريك وولف Patrick Wolf. فيما يجادل الكاتب بأن المنطق الحاكم للسياسات الإسرائيلية هو السعي للضبط والتحكم والسيطرة، مع استخدام المحو كأداة من الأدوات لتحقيق هذا المنطق. ففي ذروة عملية المحو والتطهير العرقي في فترة 1948، كانت الحاجة الإسرائيلية إلى أيدٍ عاملة فلسطينية في بعض المجالات سبباً في الإبقاء على بعض الفلسطينيين وعدم تهجيرهم. حيث تغلّب منطق الاستغلال الاقتصادي على منطق المحو. يضاف إلى ذلك إبقاء منظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني على عشرات الآلاف من الفلسطينيين، بعدما تمّ تهجير مئات الآلاف، في مناطق 1948 وكذلك 1967، لأسباب متنوعة من بينها صمود السكان وعدم مواءمة الظرف الدولي لممارسة سياسة التهجير القسري.

يلفت الكاتب الانتباه إلى ضرورة التمييز بين المحو وما يطلق عليه أحمد سعدي "إعادة الترتيب الجغرافي". حيث يهدف المحو إلى اقتلاع السكان الأصلانيين وتهجيرهم قسرياً خارج حدود الكيان الاستعماري، فيما يتضمن "إعادة الترتيب الجغرافي" ترحيلهم داخل حدود الكيان الاستعماري. ومع أنهما يشتركان في فظاعة الفعل وكونه جريمة بحق الأصلانيين، لكنهما يتمايزان من حيث النتيجة؛ فالمحو يهدف إلى حلِّ المشكلة الديموجرافية بتهجير الأصلانيين وذلك لضمان أغلبية يهودية، بينما إعادة الترتيب الجغرافي تهدف إلى السيطرة والتحكم في الحيز الجغرافي، وإقامة المستعمرات في الأماكن التي

[12] تم استلال هذا الجزء من: أشرف بدر، "الاستعمار الاستيطاني في فلسطين بين البنية والصيرورة: محو وإزالة أم تحكم وسيطرة؟،" مجلة **عمران للعلوم الاجتماعية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة، العدد 39، المجلد 10، شتاء 2022، ص 11-38.

تمّ ترحيل الأصلانيين منها. وبناء عليه؛ يجب التمييز بين التهجير القسري لمئات الآلاف، في الفترة 1947–1949 وعلى فترات متقطعة بعد ذلك وصولاً إلى سنة 1967، وإعادة الترتيب الجغرافي للأصلانيين كما حدث في إقرث، وكفر برعم، والغابسية، وصفورية، وفراضية، وكفر عنان، وفيما بعد في أحياء القدس وضواحيها كالشيخ جراح، وبوابة رفح، والعراقيب، والخان الأحمر وغيرها من التجمعات.

يحاج الكاتب بضرورة التمييز بين منطق المحو وسياسة الإماتة:

> فمنطق المحو قائم على الترحيل القسري أو التطهير العرقي، أما سياسة الإماتة فناتجة من مفهوم "كي الوعي"، المنبثق من عقيدة الجدار الحديدي، الذي نظّر له رئيس الأركان الإسرائيلي موشيه يعلون [Moshe Ya'alon] في سياق ضرورة توجيه ضربات عسكرية ساحقة تجبر الفلسطينيين على الإقرار بعجزهم عن الانتصار على "إسرائيل". في "كي الوعي" حصل التحول من سياسة الإحياء البيوبوليتيك [Biopolitics] إلى سياسة الإماتة نكروبوليتيك [Necropolitics] بهدف الترويض والردع، وبوصفه أداةً من أدوات الضبط والتحكم والسيطرة على السكان، في حين أن هدف سياسة المحو هو التخلص من السكان عبر التهجير والتطهير العرقي. في المحو يمارَس العنف والقتل بهدف التخويف وصولاً إلى طرد الأصلانيين على نحو جماعي، أما في "كي الوعي" فيكون الهدفُ الردعَ للوصول إلى حالة من الضبط، من دون أن يعني ذلك عدم تسبب سياسة "كي الوعي" في رحيل عدد من الأصلانيين.[13]

يدَّعي الكاتب بأن المنطق الجامع للاستعمار الاستيطاني في فلسطين هو السعي للتحكم والضبط والسيطرة، من دون التقليل من أهمية الفاعلية الفلسطينية في إفشال مخططات الترحيل الصهيونية، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن تسيّد سياسة أو منطق في مرحلة من المراحل لا يعني انتفاء وجود سياسة أو منطق آخر وعدم وجود تنافس بين هذه السياسات، أو حتى عدم المزاوجة بين السياستين، أو المنطقين، أو أكثر، ففي ذروة تبنّي منطق المحو سنة 1948، ظهر منطق الاستغلال الاقتصادي. وفي فترة ما بعد سنة 1967 امتزج منطق المحو مع منطق الاستغلال وإدارة السكان، وفي ذروة تبنّي منطق الفصل مع

[13] أشرف بدر، "الاستعمار الاستيطاني في فلسطين بين البنية والصيرورة: محو وإزالة أم تحكم وسيطرة؟،" ص 11–38.

قطاع غزة كان هنالك تبنّي منطق "كي الوعي"، ومؤخراً التوجه إلى تبنّي منطق الاستيعاب مع الأبارتهايد عبر "خطة الضم". وهذا يفسر موافقة سلطات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني على عودة الآلاف من أفراد منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) تحت مظلة اتفاق أوسلو Oslo Accords، بعكس المنطق المعروف عنه بسعيه الدائم للترحيل القسري؛ فالموافقة على عودة الآلاف كانت مشروطةً باتفاق أوسلو، الذي يحوي في طياته الهدف من الموافقة على عودتهم، وهو المساعدة في الحفاظ على "الأمن" و"الاستقرار"، أو بعبارة أخرى تمكين الكيان الصهيوني من إحكام سيطرته على المقاومة الشعبية في قطاع غزة والضفة الغربية، بعدما بدأ يفقد جزءاً منها نتيجة انتفاضة سنة 1987.

وعلى المنوال نفسه، يمكننا تفسير تخلي الكيان الصهيوني عن "الأرض" في سيناء سنة 1982، ولبنان سنة 2000، وقطاع غزة سنة 2005، بعكس المنطق الذي يقوم عليه الاستعمار الاستيطاني وهو الاحتفاظ بالأرض، لأن المنطق الرئيسي الذي يحرك الاستعمار الاستيطاني الصهيوني هو السعي للتحكم والسيطرة، الذي اعتقد بعض قادة الكيان الصهيوني بإمكانية تحقيقه من "الخارج" بواسطة استخدام وسائل المراقبة الحديثة؛ كاميرات مراقبة، وطيارات من دون طيار، وأقمار تجسس، كما هو حاصل على نحو أساسي في قطاع غزة،[14] أو عبر عقد اتفاقيات دولية تضمن نشر مراقبين دوليين، كما هو حاصل في سيناء وجنوب لبنان.

[14] مع الأخذ بعين الاعتبار أن الاستمرار في الاحتلال المباشر لقطاع غزة أصبحت مخاسره أكبر من مكاسبه.

يدعي الكاتب:

بأن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني هو عملية وصيرورة ومسار متطور غير خطي يستند إلى التجربة والخطأ، ويتحول في أشكال السلطة التي يتقمصها وأدواتها التي يستخدمها، فقد تحول في علاقته الاقتصادية مع السكان الفلسطينيين من الاندماج إلى الفصل إلى الاستيعاب، فالدمج والتبعية والاستغلال الاقتصادي، بما يحقق مصالحه ويخدم مشروعه.... وبحسب التسلسل التاريخي لحالة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، يمكننا الادعاء بأنه يضع التحكم في الإنسان (الجسد الاجتماعي) والسيطرة على الأرض على رأس سلّم أولوياته، فبقدر "تدجينه" أو "استلابه" أو "محوه" الجسدي للإنسان المستعمَر يكون الاستعمار الاستيطاني قد نجح، ويأتي استهداف الأرض لأنها مصدر حياة الإنسان، بوصفها وسيلة إنتاج أساسية، واستمراره في الوجود في الحيز المستعمَر من ناحية، والذي هو حيز انطلاق مقاومة الاستعمار الاستيطاني من ناحية أخرى، فإذا سُلبت الأرض حُرم المستعمَر المقاومُ من الحيز الذي ينطلق منه للمقاومة، وإذا تمّت السيطرة على الأرض بالسلب (الغزو) أو الاستيطان تم التحكم في الإنسان والسيطرة عليه. لكن هذه العملية تحمل في أحشائها بذور تشكّل المقاومة، فعملية السلب ستكون دافعاً لمن لم يتم "تدجينهم" أو "استلابهم" أو "محوهم" ثقافياً كي يقاوموا، وهذه هي معضلة الاستعمار الاستيطاني، وسر العلاقة الجدلية بين الاستعمار الاستيطاني والمقاومة بأشكالها المتعددة.[15]

## ثانياً: الأمن القومي:

يعرّف البعض الأمن القومي بأنه قدرة الدولة على الحفاظ على مصالحها والدفاع عنها، فيما يعرّفه بن غوريون بأنه "الدفاع عن الوجود"، وذلك على افتراض وجود خطر وجودي دائم يتهدد "إسرائيل".[16] بينما يعرّفه آيزنكوت بأنه "الوضع الذي يضمن القدرة الوطنية على التعامل بفاعلية (في جميع الظروف

[15] أشرف بدر، "الاستعمار الاستيطاني في فلسطين بين البنية والصيرورة: محو وإزالة أم تحكم وسيطرة؟،" ص 11–38.

[16] فادي نحاس، "المؤسسة العسكرية والأمنية،" ص 3.

الممكنة) مع التهديدات التي يتعرض لها الوجود والمصالح الوطنية".[17] يلفت عميدرور الانتباه إلى أن مفهوم (نظرية) الأمن القومي ليس وصفة يجب أن يتخذها المرء عند "طهي" الإجابة على التحديات التي تظهر بمرور الوقت من أجل اقتباس الحلول منها، وإنما هو في الجوهر "ورقة مبدئية تساعد في التفكير (خاصة في التخطيط طويل المدى) لتحديد الأولويات وتخصيص الموارد، لكنها لا تدعي تحديد الطريقة التي تُدار بها الأزمات الملموسة".[18]

خضع مفهوم الأمن القومي لاتجاهات فكرية عديدة من أبرزها: الاتجاه التقليدي الذي يركز على الأدوات والوسائل العسكرية، على افتراض أن القوة العسكرية كفيلة بمواجهة التهديد الخارجي. فيما يركز الاتجاه الاستراتيجي على الجوانب الاستراتيجية بوصفها ضمانة لتحقيق الأمن، مع الأخذ بعين الاعتبار تكامل الفعل العسكري والسياسي والديبلوماسي، وبينما يهتم الجانب الاجتماعي بأمن المجتمع بالإضافة إلى أمن الدولة، بحيث يحافظ المجتمع على شخصيته أمام التهديدات المختلفة، وأخيراً؛ الاتجاه التنموي الذي يرى التنمية الشاملة، الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، متطلب أساسي للأمن القومي.[19]

في سياق الأمن القومي الإسرائيلي يجب التمييز بين ثلاثة مصطلحات وهي: **عقيدة الأمن National Security Doctrine**، التي تتضمن مبادئ وقواعد أساسية ناشئة عن الشروط الأساسية التي تضعها الدولة لتلبية الاحتياجات الأولية، وتتميز باستقرار نسبي بمرور الوقت، وهي عنصر مهم في تشكيل مفهوم الأمن القومي، **وأما استراتيجية الأمن القومي National Security Strategy**

---

[17] غادي آيزنكوت، وجابي سيبوني، "مبادئ توجيهية لاستراتيجية أمن إسرائيل،" معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، مذكرة 196، أيلول/ سبتمبر 2019، ص 19، انظر:

https://www.inss.org.il/he/wp-content/uploads/sites/2/2019/10/memo196_6.pdf (بالعبرية)

[18] يعكوف عميدرور، نظرية الأمن الإسرائيلي، مركز دادو، موقع الجيش الإسرائيلي، 2020/8/16. (بالعبرية)

[19] صالح النعامي، **إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء التحولات الجيوإستراتيجية**، ص 17-18.

فهي نظرة الحكومة للأمن القومي وتشمل جميع الافتراضات الأساسية المتفق عليها في مجال الأمن القومي. حيث يتم تعريف هذا المفهوم من قبل الحكومة وفقاً لوجهة نظر طويلة المدى وعلى أساس المصالح الوطنية الأساسية لـ"دولة إسرائيل"،[20] وبينما **سياسة الأمن القومي National Security Policy** تحدد الطريقة التي تنفذ بها الحكومة مفهوم الأمن القومي، بحيث تحدد الأولويات والأجندة السياسية والأمنية لتنفيذ الإجراءات الملموسة المطلوبة لتوفير الأمن لسكان البلاد.[21]

يسهم مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي في تحقيق الحفاظ على وجود الوطن القومي لشعب "إسرائيل". ومع مرور السنين أضيفت عناصر مختلفة لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، ليصبح من المعتاد إدراج خمسة أبعاد، وهي:

1. الأمن الخارجي والداخلي.
2. علاقات "إسرائيل" الخارجية ومكانتها الدولية.
3. الاقتصاد والموارد الوطنية.
4. درجة الحوكمة التي تنعكس، من بين أمور أخرى، في القدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها.
5. قوة المجتمع المدني من حيث التماسك الاجتماعي والمرونة الاجتماعية والموارد البشرية.[22]

يرد في تقرير مريدور أربعة أهداف قومية يقوم عليها مبدأ الأمن القومي، تخدم الأهداف الوطنية للدولة وتمثل عنصراً مركزياً في تحقيقها:

1. ضمان بقاء "دولة إسرائيل" وحماية وحدة أراضيها وأمن مواطنيها وسكانها.
2. حماية القيم والطابع القومي لـ"دولة إسرائيل" كدولة يهودية وديموقراطية وكوطن للشعب اليهودي.

---

[20] غادي آيزنكوت، وجابي سيبوني، "مبادئ توجيهية لاستراتيجية أمن إسرائيل،" معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، مذكرة 196، أيلول/ سبتمبر 2019، ص 19.

[21] المرجع نفسه، ص 21.

[22] أودي ديكل، وعومر عيناف، "مفهوم محدث للأمن القومي الإسرائيلي،" معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، مذكرة خاصة، شباط/ فبراير 2017، ص 7.

3. ضمان قدرة "دولة إسرائيل" على الحفاظ على قوتها الاجتماعية والاقتصادية مثل أي دولة متقدمة أخرى.

4. تعزيز مكانة "دولة إسرائيل" الدولية والإقليمية والسعي لتحقيق السلام مع جيرانها.[23]

## خلفية تاريخية:

بحسب آيزنكوت تستند الفكرة التأسيسية لمفهوم الأمن الإسرائيلي إلى مبدأ "الجدار الحديدي" لجابوتنسكي.[24] فقد ترجم بن غوريون مبدأ "الجدار الحديدي" إلى أحد العناصر المركزية للمفهوم الأمني لـ"دولة إسرائيل"، والذي بموجبه، وعلى الرغم من أنه لن يكون من الممكن حلّ النزاع الإسرائيلي العربي بالقوة، إلا أنه بدون القوة لن تقوم "دولة اسرائيل".[25]

نظّر جابوتنسكي، أحد قادة الصهيونية التصحيحية، للجدار الحديدي عبر نشر مقالتَين سنة 1923، "عن الجدار الحديدي" و"أخلاقيات الجدار الحديدي". يشير جابوتنسكي في مقالته "عن الجدار الحديدي" إلى استحالة الحصول على موافقة طوعية من العرب (الفلسطينيين) لتحويل أرضهم إلى دولة ذات أغلبية يهودية، فلا يوجد مثال واحد في التاريخ على موافقة أبناء البلاد (السكان الأصلانيين) على استعمار بلادهم، ومن غير المنطقي توقع موافقة العرب على قيام "دولة إسرائيل"، لذلك يجب إقامة جدار حديدي يتضمن قوة حماية يهودية لا يستطيع السكان المحليين اختراقه، بمعنى إقامة قوة أمنية يهودية متفوقة لا يمكن هزيمتها، فـ"لا يمكن تخيل إمكانية أي اتفاق مع عرب أرض إسرائيل، فالاتفاق الطوعي غير ممكن. طالما كان لدى العرب بصيص أمل في التخلص منا، فلن يخونوا هذا الأمل"،...،

---

[23] Dan Meridor, and Ron Eldadi, "Israel's National Security Doctrine," Memorandum 187, INSS, 2019, p. 19.

[24] غادي آيزنكوت، وجابي سيبوني، "مبادئ توجيهية لاستراتيجية أمن إسرائيل،" معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، مذكرة 196، أيلول/ سبتمبر 2019، ص 9.

[25] المرجع نفسه، ص 16.

"شعب حي يوافق على تنازلات في مسائل مصيرية ذات أهمية كبيرة فقط عندما لا يكون لديه أمل، عندما لا يكون هناك صدع واحد في الجدار الحديدي".[26]

استند بن غوريون في صياغته لمفهوم الأمن على الادعاء بضرورة إنشاء "جدار حديدي" يصدّ كل محاولات العرب لتدمير "إسرائيل". فالغرض من "الجدار الحديدي" صدّ أي هجوم عربي وإقناع العرب في النهاية بأنهم لن ينجحوا في هزيمة "إسرائيل" وتدميرها، وبحسب تقدير بن غوريون إذا توصلوا إلى هذا الاستنتاج فقد يعترفون بوجود "دولة إسرائيل"، ويسعون للتفاهم معها، وربما حتى عقد اتفاقيات للسلام.[27]

يجادل آيزنكوت بأن "إسرائيل" قد واجهت منذ إنشائها تحديات أمنية معقدة، تطلبت تصميم مبادئ للأمن القومي وصياغة إجابات وفقاً لأسس مفهوم الأمن، وهذا ما قام به بن غوريون في الخمسينيات. وقد صمد مفهوم الأمن الذي وضعه بن غوريون أمام اختبار الزمن وما زال صالحاً، مع إضافة التعديلات المطلوبة في ضوء تحديات الحاضر.[28]

أسس بن غوريون عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي (التقليدية) خلال الخمسينيات من القرن العشرين على مبدأَين مركزيَين، أولهما جيش الشعب، بمعنى تجنيد إجباري وجيش احتياط من أفراد الشعب، وثانيهما تحقيق الثالوث الأمني؛ والذي يتضمن: الردع، والإنذار، والحسم.[29]

تمارس "إسرائيل" نوعين من الردع: الردع بالمنع، والردع بالعقاب،[30] وتحرص في معاركها مع خصومها على تحقيق الردع بحيث لا يتم التفكير بمهاجمتها. فيما تستند على أجهزتها الأمنية والاستخباراتية للحصول على المعلومات التي تحقق إنذاراً مبكراً حول نوايا الخصم، فطبيعة الجيش الإسرائيلي المعتمد

---

[26] زئيف جابوتنسكي، "عن الجدار الحديدي (نحن والعرب)،" معهد جابوتنسكي، 1923/11/4.

[27] أودي ديكل، وعومر عيناف، "مفهوم محدث للأمن القومي الإسرائيلي،" معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، مذكرة خاصة، شباط/ فبراير 2017.

[28] غادي آيزنكوت، وجابي سيبوني، "مبادئ توجيهية لاستراتيجية أمن إسرائيل،" معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، مذكرة 196، أيلول/ سبتمبر 2019، ص 7.

[29] أشرف بدر، **إسرائيل وحماس: التدافع والتواصل والتفاوض 1987–2014** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016)، ص 24.

[30] فادي نحاس، "المؤسسة العسكرية والأمنية،" ص 7.

على الجنود الاحتياطيين يتطلب فترة من الزمن لاستدعائهم، تزيد عن 72 ساعة، وبالتالي توفر المعلومة مبكرة عن نية الخصم بشنِّ هجوم يسهم في تحقيق النصر، وهذا ما افتقرته "إسرائيل" في حرب أكتوبر 1973، حينما وصلت المعلومة عن نية القوات المصرية شنّ هجوم لتحرير المناطق المحتلة في سيناء وقناة السويس قبل أقل من 72 ساعة من الهجوم، مما تسبب في إلحاق هزيمة بالقوات الإسرائيلية، والذي رأته "إسرائيل" فيما بعد فشلاً (محدال) استخباراتياً. أما الحسم السريع فيتم من خلال توجيه ضربة قوية وساحقه للخصم لتقصير مدة القتال، حتى لا يمتد أمد الحرب لفترة طويلة، مما قد يتسبب في إضعاف الجبهة الداخلية، وزيادة الكلفة البشرية والاقتصادي، ناهيك عن ممارسة الضغوط الدولية على "إسرائيل" لوقف عدوانها.

وفقاً للجنرال يسرائيل طال Israel Tal فإن مفهوم الأمن القومي الذي وضعه بن غوريون:

> على مر السنين، أضفنا بعض الطلاء هنا وبعض الجص هناك، وقمنا بإصلاحه وتحسينه؛ لقد خربنا أيضاً بعض الأشياء، لكن الأسس بقيت كما هي. كانت الافتراضات الكامنة وراء عقيدة الأمن القومي التقليدية هي أن الدولة تواجه تهديداً وجودياً، وكان هناك عدم توازن واضح لصالح الدول العربية (فيما يتعلق بالمنطقة، والسكان، والقاعدة الاقتصادية، والدعم السياسي والعسكري، والقدرة على حل النزاع بشكل حاسم)، وأن إسرائيل ليس لديها حلفاء يمكن أن تعتمد عليهم. دفعت هذه الافتراضات الأساسية قادة إسرائيل –أولاً وقبل كل شيء، ديفيد بن غوريون– إلى بناء أمن إسرائيل في المقام الأول على مؤسسة الدفاع، مع وجود جيش الدفاع الإسرائيلي في مركزها، وبدرجة أقل على الاتفاقات التفاوضية والحلفاء. خلال هذه الفترة، تمت صياغة سياسة أمنية دفاعية، استندت إلى استراتيجية دفاعية (منع إلحاق الأذى بإسرائيل) وعقيدة عسكرية هجومية (نقل الحرب إلى أراضي العدو، وإذا أمكن، تنفيذ هجوم استباقي أيضاً). أدت الترجمة العملية لهذا المفهوم إلى هيكل عسكري فريد وعقيدة أمنية أصيلة.

تضمن الهيكل العسكري جيشاً ثابتاً صغيراً نسبياً، يعتمد على قوة احتياط كبيرة ومكونات عالية الجودة تعوض عن الدونية العددية. هذه العقيدة الأمنية الفريدة كانت مدعومة بالثالوث الأمني: الردع لمنع الحرب، والتحذير الاستخباري الكافي للحرب، والنصر السريع والحاسم لإنهاء الحرب بسرعة.[31]

## التغيرات والتحولات في النظرية الأمنية الإسرائيلية:

طرأت عدة تغيرات على العقيدة الأمنية التي وضعها بن غوريون نتيجة لتغير الظروف المحيطة، والتحول من الحرب مع الجيوش النظامية إلى الجيوش غير النظامية، ودخلت عدة مفاهيم على النظرية الأمنية الإسرائيلية، من بينها "عقيدة الضاحية" و"جز العشب" و"المعركة بين الحروب". وهذا ما سنفصله في السطور اللاحقة.

تَمَثَّل التحدي الأمني الأساسي للكيان الصهيوني بعد إقامة الدولة بالجيوش النظامية، لكن بعد حرب أكتوبر 1973، وتوجه النظام المصري لعقد اتفاقية "سلام"، تجسد التحدي الأمني بالجيوش غير النظامية والمتمثلة بالتنظيمات الفلسطينية وفصائل منظمة التحرير، دفع هذا التغيير إلى وضع "إسرائيل" هدفاً استراتيجياً آخر في النزاعات مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، وهو تحقيق النصر بدل الحسم. حددت "إسرائيل" مفهوم "الانتصار" على النحو التالي: تحقيق أهدافها السياسية وفرض شروطها على العدو بوقف إطلاق النار أو إرساء الترتيبات والتفاهمات السياسية.[32]

قاد التغيير من محاربة الجيوش النظامية إلى محاربة الجيوش غير النظامية، إلى تحول في مفهوم "إسرائيل" للحسم والنصر، وذلك عبر إعادة تعريف مفهوم النصر وتبني مفهم النصر الكافي، فالنصر يتوزع على ثلاثة أشكال؛ أولها، النصر الكامل والمتضمن القضاء بشكل نهائي على الخصم والميلشيات التابعة له، وكذلك على مطالبه السياسية، كمثال على ذلك جماعة الدرب الساطع في البيرو، وثانيها، النصر المؤقت

[31] Dan Meridor, and Ron Eldadi, "Israel's National Security Doctrine," Memorandum 187, INSS, 2019, p. 11.

[32] أودي ديكل، وعومر عيناف، "مفهوم محدث للأمن القومي الإسرائيلي،" معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، مذكرة خاصة، شباط/ فبراير 2017، ص 31.

والذي لا يضمن تجدد نشاط المقاومة بعد فترة من الزمن، كما هو الحال مع المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، وأخيراً، النصر الكافي الذي يحقق شكلاً من الهدوء المكبوت لفترة زمنية، دون تدمير للمقاومة، وإنما يتم احتواؤها للحد الأدنى بحيث لا تنفجر مرة أخرى، بعد فترة زمنية وجيزة، كمثال على ذلك حملة "السور الواقي" سنة 2002 في الضفة الغربية.[33]

وضّحت استراتيجية الجيش الإسرائيلي لسنة 2018 التطور في نهج الحسم، حيث يسعى الجيش ضمن هذا النهج إلى اتخاذ قرار سيتسبب في عجز العدو أو عدم رغبته أو كلَيْهما في العمل ضدّ "إسرائيل"، وفي عدم القدرة على الدفاع عن نفسه. يسعى نهج الحسم من خلال اتخاذ قرار من هذا النوع إلى تعزيز الردع، والذي سينعكس في فترات الهدوء الطويلة بعد الصراع. وذلك من خلال استخدام القوة والهجوم العالي والسريع، لإزالة التهديد وحماية "دولة إسرائيل" من جميع الأبعاد، مع تقليل الضرر الذي قد يلحق بها.[34]

وضع تقرير مريدور بدائل للنصر الحاسم تتمثل بإدارة الصراع حتى يتحقق النصر الحاسم، إن وجد، أو "انتصار حاسم" في سياق تسوية سياسية، إدارة نزاع وإبرام تسوية مع دولة ترتبط "إسرائيل" باتفاقية "سلام" معها، وأخيراً، وهو بيت القصيد، "ترتيب" في وجه "الإرهاب" والأسلحة غير التقليدية، يتطلب نوعاً مختلفاً من الانتصار الحاسم، في غياب نصر واضح على أرض المعركة. وهذا ينطوي على إنشاء آلية لتسوية مؤقتة ولكن ليست نهائية للعنف، الأمر الذي سيؤسس واقعاً استراتيجياً معقولاً.[35]

يمكننا القول بأن هذا التغير في مفهوم النصر انعكس على أرض الواقع بتبني الجيش الإسرائيلي استراتيجيتَين متقاربتَين من حيث الأسلوب والهدف (الردع)، وهما "جز العشب" و"عقيدة الضاحية". يستخدم مصطلح

---

[33] أشرف بدر، **إسرائيل وحماس: التدافع والتواصل والتفاوض 1987–2014**، ص 25.

[34] مكتب رئيس الأركان، "استراتيجية جيش الدفاع الإسرائيلي،" موقع الجيش الإسرائيلي، نيسان/ أبريل 2018، ص 16، انظر:

https://www.idf.il/media/eu1nb5dc/%D7%90%D7%A1%D7%98%D7%A8%D7%98%D7%92%D7%99%D7%99%D7%AA-%D7%A6%D7%94%D7%9C-1.pdf (بالعبرية)

[35] Dan Meridor, and Ron Eldadi, "Israel's National Security Doctrine," Memorandum 187, INSS, 2019, p. 25.

"جز العشب" لوصف نهج "إسرائيل" في استخدام القوة ضدّ القوات العسكرية غير النظامية (التنظيمات الفدائية)، بحيث يكون القصد من استخدام القوة تقليص قدرة الخصم على إلحاق الأذى بـ"إسرائيل"، بمعنى تحقيق حالة من الردع (المؤقت) توفر حالة من الهدوء، عبر استنزاف الخصم والإضرار بقدراته.[36] وبالتالي، هو إجراء مستمر بهدف إيجاد حالة من الردع،[37] تنتهج "إسرائيل" هذه الاستراتيجية في مناطق الضفة الغربية، وخصوصاً بعد انتفاضة الأقصى واقتحام مناطق السلطة الفلسطينية بعد عملية "السور الواقي" سنة 2002، حيث تمارس اعتقال المقاومين واغتيالهم، كتطبيق عملي لاستراتيجية "جز العشب" أو "قص العشب"، ضمن الحملات العسكرية المتلاحقة في مناطق الضفة الغربية وآخرها ما أطلقت عليه حملة "كاسر الأمواج".

أما "عقيدة الضاحية"؛ فعقب حرب لبنان الثانية في سنة 2006، استخدم الخبراء والصحفيين المصطلح لتوصيف سياسة "إسرائيل"، وخصوصاً فيما يتعلق بتدمير البنية التحتية والمباني السكنية بالضاحية الجنوبية في بيروت، معقل حزب الله، كردٍّ على هجمات المقاومة اللبنانية، وبهدف تحقيق "الردع". لم يتم اعتماد مفهوم عقيدة الضاحية رسمياً من قبل الجيش الإسرائيلي؛ خشية من ظهور "إسرائيل" بمظهر المنتهكة للقانون الدولي، إلا أنه يتم العمل به على أرض الواقع. وقد عبّر عن ذلك بشكل واضح آيزنكوت، وذلك في سنة 2008 عندما كان قائد المنطقة الشمالية بالجيش، على هامش مقابلة صحفية، عندما سئل عن احتمال نشوب صراع جديد ضدّ حزب الله بقوله: "ما حدث في حي الضاحية في بيروت عام 2006 سيحدث في كل قرية تُطلق منها على إسرائيل النار. سنستخدم قوة غير متناسبة ونلحق أضرارا ودماراً كبيراً بها"،....، "من وجهة نظرنا هذه ليست قرى مدنية، إنها قواعد عسكرية".

---

[36] إفرايم عنبار، وإيتان شامير، "جز العشب – استراتيجية إسرائيل للتعامل مع الصراعات المستعصية المستمرة،" دراسات الأمن في الشرق الأوسط 105، مركز بيجن السادات، جامعة بار إيلان، كانون الأول/ ديسمبر 2013.

[37] يحيل هينكن، نظريات إسرائيل الأمنية، معهد القدس للاستراتيجيا والأمن، 2018/6/7.

وأضاف آيزنكوت "هذه ليست توصية، هذه خطة، وقد تمت الموافقة عليها".[38] وبالفعل نلمس اعتماد هذه الخطة في الحروب التي تمّ شنّها على قطاع غزة.

أريل شارون

عقب تعرض الجبهة الداخلية لـ"إسرائيل" لهجمات صاروخية بواسطة حزب الله في أثناء حرب لبنان سنة 2006، التي استمرت 33 يوماً، برزت الحاجة لتعديل العقيدة الأمنية.[39] كلف رئيس الوزراء وقتئذ أريل شارون Ariel Sharon لجنة برئاسة دان مريدور، لتحليل التغيرات والتوجهات في البيئة الأمنية الاستراتيجية الإسرائيلية، وفحص صلاحية النموذج القائم، والتوصية بمفهوم أمني محدث في ضوء التحديات الرئيسية على الأجندة الأمنية، للفترة ما بين 2006–2016. حلل تقرير لجنة مريدور التغيرات والتي تمثلت بـ:

> تزايد العولمة، والثورات في الإعلام والتكنولوجيا والعلوم والاقتصاد، والتغيرات في طبيعة الصراع العسكري، والقيود المتزايدة على استخدام القوة وشرعيتها. تغيرت طبيعة وحجم التهديدات في الشرق الأوسط. تم التوقيع على معاهدات السلام ؛ تقدمت عمليات السلام. تغيرت بعض مكونات عدم التناسق بين إسرائيل والدول العربية. ومن وجهة نظر إسرائيل تحسنت إمكانية الوصول إلى الحلفاء والشركاء. في الجانب العربي ضعف دعم القوى العظمى والوحدة العربية. لقد تصاعدت الأصولية الإسلامية بشكل ملحوظ. في حين يبقى السؤال حول مكانة إسرائيل في المنطقة. وفي داخل إسرائيل تغيرات أثر التغيير الاجتماعي المتجذر في القضايا الأساسية، والأجندة الوطنية، وتخصيص الموارد، والعلاقات المدنية العسكرية.[40]

وبحسب تقرير مريدور، تمثلت التغيرات والتوجهات في بيئة الأمن الاستراتيجي الإسرائيلي على المستوى الخارجي؛ بثورات الربيع العربي والتطبيع، وعلى المستوى الداخلي؛ بتزايد حدّة الشروخات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.[41]

---

[38] Jean-Loup Samaan, "The Dahya Concept and Israeli Military Posture vis-à-vis Hezbollah Since 2006," p. 146.

[39] أحمد خليفة، ورندة حيدر، **العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير**.

[40] Dan Meridor, and Ron Eldadi, "Israel's National Security Doctrine," Memorandum 187, INSS, 2019, p. 12.

[41] Ibid., p. 19.

حدّد تقرير مريدور التغييرات في لبِنات عقيدة الأمن القومي، حيث:

تعتمد عقيدة الأمن القومي التقليدية على الثالوث الأمني الذي يتكون من ثلاثة عناصر أساسية: الردع من أجل منع الحرب، والتحذير الاستخباري الكافي للحرب، والنصر الحاسم في الهجوم لتحقيق نهاية سريعة ساحقة للحرب. ورأت اللجنة أن التغييرات في البيئة الاستراتيجية وحقيقة أن حجم المعارك قد تحول من ساحة المعركة التقليدية إلى المجالات غير المتكافئة، يتطلب إعادة فحص المكونات الأساسية للثالوث الأمني، وزيادة الحاجة إلى إضافة عنصر رابع وهو الدفاع، من أجل مواجهة التهديدات المتزايدة على الجبهة الداخلية،...، على الرغم من أن الردع لا يزال يلعب دوراً مركزياً مقابل مجموعة التحديات في عقيدة الأمن القومي المنقحة، إلا أن هناك حاجة أيضاً إلى تطوير نماذج ملموسة نظراً لتهديدات الإرهاب والأسلحة غير التقليدية، حيث لا يمكن الاعتماد على النموذج الحالي، والتي تتعلق في المقام الأول بالردع من أجل منع الحرب الشاملة.[42]

تمّ إدخال عنصر الدفاع لحماية "الجبهة الداخلية"، ومن هنا ظهرت فكرة القبة الحديدية وبناء الملاجئ، التي ترسخت بعد الحروب على قطاع غزة في العقد الثاني من القرن 21، والهجمات الصاروخية للمقاومة، كما دار نقاش حول تغيير مفهوم بن غوريون، جيش الشعب، القائم على جيش صغير العدد مدرب ومعد بشكل جيد، مع قوات احتياط كبيرة، والتوجه نحو تشكيل جيش كبير منظم وقوي. بالإضافة إلى حصول تطور فيما يعرف بالأمن السيبراني.[43] يمكننا القول بانعكاس توصيات لجنة مريدور على استراتيجية الجيش لسنة 2015، والتي تمّ تطويرها سنة 2018 ولكنها بقيت بالأسس نفسها، بحيث تمّ إضافة عنصر الدفاع وحرب السايبر في هذه الاستراتيجية.[44]

[42] Ibid., p. 24.

[43] أحمد خليفة، ورندة حيدر، **العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير**.

[44] عليان الهندي، "قراءة في استراتيجية الجيش الإسرائيلي "غدعون"،" **شؤون فلسطينية**، العدد 262-263، 2016/2015.

أوصى تقرير مريدور بتعزيز الجيش النظامي داخل الجيش الإسرائيلي، وتوسيع التجنيد الإجباري للجيش ومنظمات أمنية أخرى، مع تعزيز الاتجاه المتمثل في إنشاء مجموعة متنوعة من المسارات الخدمية، "من أجل توفير إمكانية الخدمة التفاضلية داخل الجيش وقطاع الدفاع والخدمة المدنية الوطنية، والتي سوف تتماشى مع احتياجات قطاع الدفاع وستوفر حلاً لبعض الاحتياجات المدنية". التغيير الرئيسي الموصى به هو "التجنيد الشامل والخدمة التفاضلية". بالإضافة إلى ذلك، أوصى التقرير بضرورة تقصير الخدمة العسكرية الإجبارية بشكل تدريجي، مع توسيع الخدمة الوطنية لأولئك الذين لا يخدمون في الجيش الإسرائيلي، بحيث يتم نقل بعض المهام الاجتماعية القومية في الجيش إلى أطر مدنية.[45]

بحسب نحاس، تتمثل التجديدات في نظرية الأمن الإسرائيلي بتقوية تأثير "إسرائيل" في الساحة الإقليمية والدولية، وبانتهاج استراتيجية المعركة بين الحروب، بالإضافة إلى الدمج بين نهج الحسم والمنع والإحباط (التأثير) للعمل على فرض شروط وقف إطلاق النار، بالإضافة إلى الحرب على الوعي، والحرب السيبرانية "كمثال على ذلك فيروس ستكسنيت بإيران (Stuxnet)".[46]

بناء على التغيرات المذكورة اعتمد الجيش الإسرائيلي في استراتيجيته لسنة 2018 نهج المعركة بين الحروب، وذلك لتحقيق خمسة أهداف وهي:

1. تقليل التهديدات الحالية والناشئة.
2. إبقاء الحرب القادمة بعيدة وإيجاد ظروف أفضل للفوز بها.
3. الحفاظ على الردع وتقويته.
4. زيادة إمكانيات "دولة إسرائيل" بشكل عام وجيش الدفاع الإسرائيلي بشكل خاص.
5. الحفاظ على حرية عمل جيش الدفاع الإسرائيلي، وتقليل نشاط العدو.[47]

---

[45] Dan Meridor, and Ron Eldadi, "Israel's National Security Doctrine," Memorandum 187, INSS, 2019, p. 43.

[46] فادي نحاس، "المؤسسة العسكرية والأمنية،" ص 14-17.

[47] مكتب رئيس الأركان، "استراتيجية جيش الدفاع الإسرائيلي،" موقع الجيش الإسرائيلي، نيسان/ أبريل 2018، ص 19.

مناحيم بيجن

يستخدم الجيش الإسرائيلي نهج المعركة (الحملة) بين الحروب، للتعبير عن "الضربات الاستباقية" واستخدام القوة ضدّ الخصم خارج إطار الحرب، وبهدف المنع (الوقاية) والتأثير و"الردع"، وهذا النهج يستند بشكل أساسي على منظومة الطيران والدفاع الجوي. يمكننا القول بأن هذا النهج ليس حديثاً، فهو شبيه بـ"عقيدة بيجن"، والذي تم تداولها كمصطلح في أعقاب الهجوم الجوي الذي شنّه رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجن Menachem Begin ضدّ المفاعل النووي في العراق سنة 1981.[48]

ازداد العمل بنهج المعركة بين الحروب في العقد الأخير بعد اندلاع الربيع العربي، وخصوصاً في سورية، مع تعاظم التواجد الإيراني، وبوتيرة أقل في قطاع غزة، يسعى هذا النهج إلى الحفاظ على حرية الحركة للجيش الإسرائيلي وتقييدها لدى الخصم، فالهدف المعلن له هو تقليص مخاطر تعاظم قوة الخصم، كما يحدث في الهجمات المستمرة بسورية لمنع تزوّد المقاومة بالسلاح المتقدم، وإفهام الخصم بأن التصعيد نحو الحرب سيقود لهزيمته، بمعنى أن المعركة بين الحروب عبارة عن تصعيد عسكري يلامس حافة الحرب لكنه لا يصل إليها، فالهدف هو تعزيز حالة "الردع" بإبعاد الحرب وإيجاد ظروف أفضل لكسبها في حال وقعت، مع الأخذ بالحسبان أن هذا النهج قد يتسبب بردة فعل تقود إلى الحرب، ولكن قادة الجيش الإسرائيلي يراهنون على عدم "رغبة" أو "قدرة" الخصم على الرد. فالفكرة الكامنة في نهج المعركة بين الحروب؛ هي التوقف قبل التدهور باتجاه الحرب، بعد أن يفهم الخصم أن خوضه حرباً مع "إسرائيل"

[48] يعكوف عميدرور، نظرية الأمن الإسرائيلي، مركز دادو، موقع الجيش الإسرائيلي، 2020/8/16.

سيقود لهزيمته. ومن ثم يذهب بعض المنظرين العسكريين الإسرائيليين إلى اعتبار استراتيجية "جز العشب" جزءاً من نهج المعركة بين الحروب.[49]

يمكننا الادعاء بأن نهج المعركة بين الحروب امتداد لمفهوم "الجولات" الذي صاغه بن غوريون، بسبب دونية "إسرائيل" في القوى البشرية والعمق الاستراتيجي والموارد، بُني مفهوم "الجولات" على افتراض وجود محاولات متكررة، جولات، من الجيوش العربية لتدمير "دولة إسرائيل"، وبالتالي، في كل جولة يجب على "إسرائيل" المبادرة بشنِّ هجوم لتحقيق النصر من أجل إيجاد الردع وتأجيل الجولة التالية قدر الإمكان.[50] عبّر عن ذلك بن غوريون بقوله: "من الأفضل في هذه الجولة لإسرائيل أن تكون أول من يطلق النار".[51] يمكننا القول، بأن مفهوم الجولات كان مقتصراً في زمن بن غوريون على مواجهة الجيوش النظامية، لكنه تطور فيما بعد ليشمل الجيوش النظامية وغير النظامية، تحت مُسمّى المعركة بين الحروب.

## مبادئ وأسس الأمن القومي الإسرائيلي:

بقيت الأسس التي وضعها بن غوريون لنظرية الأمن القومي سائدة حتى يومنا الحاضر، مع إدخال لبعض التعديلات والتطويرات، نتيجة لتغير الظروف المحيطة، وفاعلية المقاومة، مما قاد إلى إضافة عناصر إضافية لمبادئ الأمن القومي، وفيما يلي التفاصيل.

يجادل النعامي بأن الأمن القومي الإسرائيلي يستند على عدة مبادئ، من أبرزها القول بديمومة الصراع، وتعرض الكيان الصهيوني الدائم لخطر الوجودي، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود عمق جغرافي.[52]

---

[49] نيتسان ألون، ودانه فريولر–سويري، المعركة بين الحروب في الجيش الإسرائيلي، مركز دادو، موقع الجيش الإسرائيلي، 2019/9/3.

[50] أودي ديكل، وعومر عيناف، "مفهوم محدث للأمن القومي الإسرائيلي،" معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، مذكرة خاصة، شباط/ فبراير 2017، ص 8.

[51] يجيل هينكن، نظريات إسرائيل الأمنية، معهد القدس للاستراتيجيا والأمن، 2018/6/7.

[52] صالح النعامي، **إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء التحولات الجيوإستراتيجية**، ص 62.

يُعدِّد تقرير مريدور تسعة مبادئ لعقيدة الأمن القومي الإسرائيلي:

1. تركيز جهود "إسرائيل" على منع التهديدات المختلفة ضدها.
2. الاعتماد على مزيج من المنع والردع والدفاع والهجوم، وعند بناء ردّها يجب عليها ترتيب أولوياتها، ما بين التهديدات الوجودية والتهديدات الأخرى المحتملة.
3. حفاظ "إسرائيل" على قوتها العسكرية، وإعطاء صورة تحقق الردع في المنطقة تجاه التهديدات المختلفة التي تواجهها.

4. الاعتماد على القوة الإسرائيلية الذاتية المتفوقة نوعياً.
5. تعزيز علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة، وتطوير علاقات استراتيجية مع اللاعبين الرئيسيين الآخرين في الساحة الدولية، وعلى المستوى الإقليمي تعزيز اتفاقيات "السلام" القائمة، واستكشاف إمكانات التعاون مع اللاعبين المعتدلين في المنطقة.
6. استخدام القوة يكون لتحقيق الأهداف في السياق الضروري وبالقدر المطلوب، بحيث تخضع للأسس الأخلاقية والقانونية لـ"إسرائيل"، وسياستها، واعتبارات الشرعية.
7. السعي إلى تحقيق إجماع وطني واسع النطاق في المسائل الأمنية، مع الحفاظ على مبدأ "جيش الشعب".
8. تعزيز التفوق من خلال رعاية رأس المال البشري، والاستفادة من الفرص التكنولوجية، مع تطوير القدرة التنظيمية للجيش.
9. تحقيق التوازن في تخصيص الموارد بين تلبية الاحتياجات الأمنية من جهة، وضمان القوة الاقتصادية ورفاهية مواطني "إسرائيل" وسكانها من جهة أخرى.[53]

[53] Dan Meridor, and Ron Eldadi, "Israel's National Security Doctrine," Memorandum 187, INSS, 2019, pp. 22–23.

يجادل آيزنكوت بأنّ الأمن القومي لـ"إسرائيل" يستند إلى عدة مبادئ أمنية عسكرية واجتماعية، تتجسد مبادئ الأمن الاجتماعي بتوفر الحصانة الاجتماعية؛ التي توفر الدعم الاقتصادي والقيمي والمعنوي لممارسة السلطة، هذه الحصانة مهمة لبناء الشرعية الداخلية لعمل جهود الأمن القومي. فيما تتمثل المبادئ الأمنية العسكرية بثمانية نقاط، وهي:

1. اعتماد استراتيجية دفاعية، تهدف إلى ضمان وجود الدولة، وإحباط التهديدات أو تأخيرها للسماح بفترات تهدئة لأطول فترة ممكنة.
2. انتهاج المبادرة والسياسة الهجومية، من خلال اعتماد سياسة المعركة بين الحروب.
3. محاولة منع الحرب وتجنب النزاعات.
4. الكيف (الجودة) مقابل الكم، وذلك لتعويض الدونية الكمية (البشرية والمادية)، من خلال تحقيق التفوق النوعي.
5. نقل القتال إلى أرض الخصم للتغلب على الافتقار للعمق الاستراتيجي، وتركز البنية التحتية الحيوية الإسرائيلية في شريط ضيق من الشريط الساحلي، مما يعرضها لنيران العدو.
6. تقصير مدة القتال، وذلك لتقليص الضرر الذي يلحق بالجمهور (الجبهة الداخلية)، وتقليص شلل الاقتصاد قدر الإمكان.
7. الحرص على إيجاد حدود محمية، ولذلك فإن أي ترتيب مستقبلي يجب أن يضمن سيطرة "إسرائيل" على نفسها، والسيطرة الكاملة على محيطها الحالي، بما في ذلك وادي الأردن.
8. المحافظة على الروح القتالية والإيمان بصواب الطريق.[54]

تتكرر المبادئ والأسس نفسها في استراتيجية الجيش لسنة 2018، والتي تنص على الاعتماد على استراتيجية أمنية دفاعية تهدف إلى ضمان وجود "إسرائيل"، وإيجاد رادع مفيد، وتقليل التهديدات إذا لزم الأمر، وتأجيل النزاعات، وتبني المفهوم العسكري الهجومي لفرض إرادة "إسرائيل" على العدو؛ وذلك بواسطة الاستناد على قوات نظامية، جنباً إلى جنب مع قوات احتياط قوية ومدربة ومجهزة يتم

[54] غادي آيزنكوت، وجابي سيبوني، "مبادئ توجيهية لاستراتيجية أمن إسرائيل،" معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، مذكرة 196، أيلول/ سبتمبر 2019، ص 39-40.

استدعاؤها للخدمة عند الحاجة. مع ضرورة نقل القتال إلى فضاء الطرف الآخر بكل أبعاد القتال؛ البرية، والجوية، والبحرية، والإعلامية. والسعي لتعزيز الوضع الاستراتيجي لـ"دولة إسرائيل" من خلال تحسين الظروف الاستراتيجية لحرب مستقبلية، وتعطيل تلك الخاصة بأعدائها، والتأثير على موازين القوى في المنطقة لتعزيز الواقع الأمني المنشود.[55]

يلفت عميدرور الانتباه إلى ضرورة الأخذ بثلاثة حقائق عند وضع النظرية الأمنية، أولها؛ أن "إسرائيل" تخوض حرباً غير نظامية، وثانيها؛ أن الخسارة الأولى لـ"إسرائيل" في الحرب ستكون الأخيرة، فهي لن تحتمل "احتلال" أراضيها بواسطة العرب، وثالثها؛ عمقها الاستراتيجي ضيق جداً، حيث تبعد تل أبيب 25 كم عن الخط الأخضر، و70 كم عن الأردن.[56]

يجادل عميدرور بوجوب بناء النظرية الأمنية الإسرائيلية على عشرة أسس:

1. حماية "إسرائيل" لنفسها بنفسها، حتى لو ساعدتها دول كالولايات المتحدة.
2. التجنيد الاجباري.
3. بناء قدرات ردع تمنع أي عدو من التحرك العسكري ضدّها أو إلحاق الأذى بأرضها وسكانها، من خلال تبني "عقيدة بيجن" (الضربة الاستباقية).
4. الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة والأفراد ذوي الجودة في المجالات اللازمة لتحسين التفوق الإسرائيلي، كالتكنولوجيا، والاستخبارات، والسيبرانية، والطيارين، وأصحاب السفن، والوحدات الخاصة، مع تشجيع للصناعة الدفاعية.
5. بناء نظام استخباراتي يعمل في خطَين متوازيَين ومتكاملَين؛ من أجل فهم جيد للبيئة المحطية، لتلقي أكبر قدر ممكن من التحذير المسبق من الأحداث والمخاطر التي قد تهددها، ولإحباط التهديدات قبل حدوثها.
6. العمل على تطوير القدرات الدفاعية السيبرانية.

[55] مكتب رئيس الأركان، "استراتيجية جيش الدفاع الإسرائيلي،" موقع الجيش الإسرائيلي، نيسان/ أبريل 2018، ص 9.

[56] يعكوف عميدرور، نظرية الأمن الإسرائيلي، مركز دادو، موقع الجيش الإسرائيلي، 2020/8/16.

7. لحماية الجبهة الداخلية يتم التركيز على بناء منظومة دفاعية لاعتراض الصواريخ، ولحماية السكان من الأضرار السلبية للصواريخ، ولتدمير القدرات الصاروخية للعدو قبل استخدامها.
8. بناء قوة عسكرية تتضمن: قوة جوية متفوقة، وقوة برية فعالة وكبيرة نسبياً، وقوة بحرية صغيرة نسبياً لكنها متفوقة تكنولوجياً، وجهاز حماية متعدد الطبقات للجبهة الداخلية، وأسلحة موجهة دقيقة بكميات كبيرة.
9. الاستثمار في جانب البحث والتطوير وتخصيص الميزانيات اللازمة لذلك.
10. اعتماد سياسة متوازنة وحذرة، التوازن بين "الحذر" و"استغلال الفرصة"، بحيث تبعد الحرب عن أراضيها وتشنّها على أرض الخصم. بحيث يتم إنهاء كل مواجهة بطريقة تمنع تكرار مهاجمة "إسرائيل" على المدى القريب؛ عقيدة الضاحية، والمعركة بين الحروب، وجز العشب، مع الأخذ بعين الاعتبار، أخذ شرعية داخلية بواسطة موافقة أغلب الجمهور عند خوض الحروب، بالإضافة إلى الشرعية الدولية وبشكل خاص موافقة الولايات المتحدة.[57]

## الخاتمة والاستنتاجات:

حصول تغيير وتحولات في النظرية الأمنية الإسرائيلية، يضعف الفرضية السائدة عند البعض بأن منظومة الاستعمار الاستيطاني عبارة عن بنية ثابتة، ويعزز الادعاء بأن الاستعمار الاستيطاني عبارة عن عملية متغيرة ومسار متطور، يخضع لتأثير الفاعلين الداخليين والخارجيين والتنقاضات الداخلية، ويحكمه منطق السعي للتحكم والضبط والسيطرة،[58] فالتحول من مفهوم الحسم إلى مفهوم النصر الكافي، يعزِّز الادعاء بأن المنطق الحاكم للسياسات الإسرائيلية هو الضبط والتحكم والسيطرة لا المحو.

---

[57] المرجع نفسه.

[58] للتوسع انظر: أشرف بدر، "الاستعمار الاستيطاني في فلسطين بين البنية والصيرورة،" مجلة **عمران**، العدد 39، المجلد 10، شتاء 2022، ص 11-38.

قادت فاعلية المقاومة والتغيير من محاربة الجيوش النظامية إلى الجيوش غير النظامية، إلى تحول في النظرية الأمنية من تبني مفهوم الحسم إلى تبني مفهوم النصر الكافي. وما كان هذا التغير ليحصل لولا صمود المقاومين وإصرارهم المرة تلو الأخرى على إعادة ترتيب صفوفهم، بعد الضربات العسكرية التي تعرضوا لها، وبالرغم من التفوق النوعي للقوات الإسرائيلية، كما حصل في قطاع غزة، عندما ضُرِبت المقاومة في فترة السبعينيات ضربة قوية، عطلت من قدرتها لفترة من الزمن، ولكنها استعادت عافيتها عقب انتفاضة الأقصى سنة 2000، مما أسهم، مع عوامل أخرى، في إجبار "إسرائيل" على التخلي عن قطاع غزة والانسحاب منها سنة 2005.

انعكس التغيير في مفهوم النصر والحسم على أرض الواقع، بتبني الجيش الإسرائيلي استراتيجيات وخطط تسهم في تحقيق النصر الكافي لا الحسم؛ كاستراتيجية المعركة بين الحروب، وجز العشب، وعقيدة الضاحية. الجامع بين هذه الاستراتيجيات والخطط هو قناعة المستوى الأمني الإسرائيلي بصعوبة تحقيق الحسم، والاكتفاء بتحقيق النصر الكافي.

تشير الأدبيات الإسرائيلية إلى إضافة عنصر الدفاع للعقيدة الأمنية الإسرائيلية عقب استخلاص العبر والنتائج من حرب لبنان الثانية سنة 2006، وكنتيجة للهجمات الصاروخية التي شنّها حزب الله. لكن يمكننا الادعاء بأن إضافة عنصر الدفاع تمّ ممارسته بشكل فعلي على أرض الواقع، قبل الإعلان عن تبنيه بشكل رسمي، وذلك كنتيجة للهجمات الفدائية، الفاعلية الفلسطينية، التي شنّها الفلسطينيون إبان انتفاضة الأقصى في المناطق المستعمرة سنة 1948، مما دفع "إسرائيل" إلى بناء جدار الفصل العنصري في سنة 2002، كمحاولة للدفاع وصدّ هجمات الفدائيين الفلسطينيين.

ويمكننا الادعاء بأن اعتماد "إسرائيل" استراتيجية "عقيدة الضاحية" في أثناء الحروب على لبنان وقطاع غزة، لا يعود فقط إلى تحقيق حالة من الردع، أو لترميم الردع المتآكل، وإنما يعود أيضاً لضعف المستوى الاستخباراتي، الإنذار المبكر، وعدم قدرة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية على توفير معلومات دقيقة عن المقاومة، مما يقلِّص من بنك الأهداف لسلاح الجو الإسرائيلي، ويدفع "إسرائيل" لشنِّ هجمات على البنية التحتية لتحقيق هدفَين، أولهما؛ تأليب الحاضنة

الشعبية للمقاومة نتيجة الأثمان الباهظة التي يتم دفعها، وثانيهما؛ إرضاء الرأي العام الإسرائيلي الساخط، عندما يلمس عجز المنظومة الأمنية عن وقف هجمات المقاومة، فيتم إيهامهم بأن الأمن الإسرائيلي قد أوقع خسائر في الجانب المعادي. كمؤشر على حالة "العمى الاستخباراتي" التي تعاني منها "إسرائيل"، يمكننا الاستشهاد بفشلها في تحديد مكان الجندي المأسور جلعاد شاليط Gilad Shalit، الذي احتفظت به المقاومة في قطاع غزة لفترة طويلة.

كما يمكننا الادعاء بعدم حصول تغيّر جوهري للمبادئ والأسس التي وضعها بن غوريون للأمن القومي الإسرائيلي، ولكن التغيرات الخارجية والداخلية وتأثير الفاعلين والتناقضات الداخلية؛ دفع صانعي القرار إلى إضافة بعض الأسس المتعلقة بحماية الجبهة الداخلية. حيث نلمس "القلق" من وضع الجبهة الداخلية في مبادئ آيزنكوت، وتركيزه على ضرورة الاهتمام بما أسماه الأمن الاجتماعي، وذلك يؤشر على ازدياد حدّة الشروخات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل الكيان الصهيوني، مما يضعف من المناعة الأمنية. تفاقم الشروخات في داخل الكيان الصهيوني والتناقضات الداخلية، دفع مريدور في تقريره للدعوة إلى توسيع مفهوم "جيش الشعب" الذي وضعه بن غوريون، بحيث يشمل الخدمة المدنية، في محاولة لتجسير الفجوة بين المتديّنين والعلمانيين، وكاستجابة للدعوات بـ"المساواة بالعبء" بين المتدينين الذين لا يخدمون بالجيش، والعلمانيين الذين يقع على عاتقهم عبء التجنيد الإجباري.

وكمؤشر إضافي على هذا "القلق" من الشروخات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية يمكننا الاستشهاد بما آلت إليه الأمور في داخل الكيان، من انفراط عقد الحكومات بشكل سريع، وإجراء انتخابات خامسة للكنيست Knesset خلال سنتين، مما يدلل على عدم وجود حالة من التوافق داخل المجتمع الإسرائيلي، علاوة على ذلك يمكننا الاستشهاد بما صرح به خمسة من رؤوساء الأركان

الإسرائيليين في حوار أجرته القناة الإسرائيلية 12، في آب/ أغسطس 2022، بأن الخطر الوجودي الذي يتهدد "إسرائيل"؛ هو ضعف الترابط الداخلي والتضامن الاجتماعي.[59]

وأخيراً؛ تنتهج "إسرائيل" سياسة "الغموض البناء" فيما يتعلق بسلاحها النووي، فتكتفي "رسمياً" بالتلميح دون التصريح بامتلاكها للسلاح النووي، كأداة من أدوات تحقيق الردع في وجه القوات النظامية، فمن خلال مسحنا للأدبيات المنشورة حول نظرية الأمن الإسرائيلي؛ يتم تجنب الإقرار بامتلاك السلاح النووي، ولكن هذه الأداة وعلى الرغم من قوتها تتراجع فعاليتها في المواجهة مع القوات غير النظامية، والمقاومة بأشكالها المختلفة.

[59] خمسة رؤساء أركان متفقون: ضعف الترابط الداخلي تهديد وجودي لـ"إسرائيل"، موقع قناة الميادين، 2022/8/28، انظر: https://www.almayadeen.net